

مؤشر

ترجمات





33.3% المساعدات الأمريكية



33.3% الكونجرس



33.3% السياسي

رويترز: أسواق الأسهم في الخليج توسع مكاسبها، والسوق المصرية دون تغيير

(اقتصادي . رويترز)

أفادت وكالة رويترز أن معظم أسواق الأسهم في منطقة الخليج أغلقت على ارتفاع يوم الأحد لتواصل مكاسبها التي حققتها في الجلسة السابقة عندما أثار تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة الرهانات على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي سيوقف زيادات في أسعار الفائدة بعد هذا الشهر.

وترتبط عملات معظم دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالدولار الأمريكي وتتبع بشكل عام تحركات سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي، الأمر الذي يعرض المنطقة لتأثير مباشر من أي تحرك للسياسة النقدية الأمريكية.

وأشارت الوكالة إلى أن مؤشر الأسهم في مصر أغلق دون تغيير، وكان ثابتًا عند 17343 نقطة.

إنسايدر: 4 صفقات طائرات مقاتلة كبيرة يمكن أن تعيد تشكيل أكبر جيوش الشرق الأوسط لعقود قادمة

(ترجمات . بيزنس إنسايدر)

قال موقع بيزنس إنسايدر في تقرير أعدّه بول إيدون إن دول الشرق الأوسط استوردت على مدى عقود طائرات مقاتلة متقدمة بأعداد كبيرة، وأحيانًا حطمت الأرقام القياسية.

ويضيف الكاتب أن المنطقة الآن موطن لثاني وثالث ورابع أكبر أساطيل طائرات أف 16 في العالم، ولدى إسرائيل أسطول كبير ومنتزaid من مقاتلات الشبح أف 35.

وتظهر أربع عمليات استحواذ تلوح في الأفق من جانب تركيا والعراق وإيران ومصر أن هذا الاتجاه لن يتغير في أي وقت قريب. وعلى الرغم من أنهم لن تُسجل أي أرقام قياسية، إلا أنه لا يزال من الممكن أن يكون للطلبات تأثير عميق على المشترين والمنطقة.

وفيما يتعلق بالصفقات المصرية، أوضح الكاتب أن مصر كانت في الأساس عميل أسلحة للولايات المتحدة منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل.

من ناحية أخرى، لم يُسمح لمصر أبدًا بشراء أف 15 إيجل على الرغم من موافقة الولايات المتحدة من حيث المبدأ على بيعها، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة باعتها إلى السعودية وقطر، ولم تقم أي منهما بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل. في عام 2002، توصلت الولايات المتحدة وإسرائيل "إلى سلسلة من التفاهات" بشأن مبيعات الأسلحة الأمريكية لمصر، وكان أحد عناصرها حظر شراء مصر لطائرات أف 15.

بينما استحوذت مصر في النهاية على طائرات أف 16 ولديها الآن رابع أكبر أسطول في العالم - إلا أنها لم تحصل على صواريخ إيه آي إم-120 أمرام، مما حد بشدة من قدرتها على الدفاع الجوي.

بعد حرمان مصر من مقاتلات أف 15 لما يقرب من 40 عامًا، تحولت مصر إلى روسيا، وطلبت ما يقرب من 24 طائرة من طراز ميج 29 مقابل 2 مليار دولار في عام 2014، ثم اثنتان من طراز سو 35 مقابل 2 مليار دولار في عام 2018. وفي حين لم تتمكن الطائرات الروسية من تبادل البيانات مع مقاتلات مصر الأمريكية الصنع، تأمل القاهرة في أن تتمكن تلك المقاتلات من العمل "كقوة جوية داخل القوة الجوية" وتعويض قدراتها الجوية المحدودة جزئيًا.

ولفت التقرير إلى أن مصر تراجع منذ ذلك الحين عن صفقة سو 35، على الأرجح بسبب التهديد بفرض عقوبات أمريكية ولأن الحرب في أوكرانيا قد تؤثر على صادرات الأسلحة الروسية.

لحسن الحظ، قد تكون فرصة مصر للحصول أخيرًا على مقاتلات أف 15 قد بدت على السطح أيضًا. ففي مارس 2022، قال الجنرال فرانك ماكنزي، رئيس القيادة المركزية الأمريكية آنذاك، للمشرعين: "أعتقد أن لدينا أخبارًا سارة تتمثل في أننا سنزودهم بطائرات إف -15، وهي عملية طويلة وصعبة".

وأشار الموقع إلى أن موافقة إسرائيل أمر حاسم لأي عملية شراء مصرية لطائرة أف 15، لكنها ستوافق على الأرجح. في المجمل، بدأت إسرائيل في استلام المقاتلة أف 35 الأكثر تقدمًا في عام 2016، ومع طلبها الأخير بـ 25 طائرة أخرى، فمن المحتمل أن يكون لديها 75 من تلك الطائرات الشبحية بحلول الوقت الذي تستلم فيه القاهرة أول طائرة أف 35.

ولا تزال أف 15 مقاتلة تفوق جوي تحظى بتقدير كبير بعد ما يقرب من 50 عامًا في الخدمة، وأي بيع لطائرات أف 15 إلى مصر سيكون جديرًا بالملاحظة، حيث انتظرت القاهرة كثيرًا لشرائها، حسبما يختم الكاتب.

يدعوت أحرنوت: لا مزيد من "القردة" و"الخنازير": إزالة المحتوى المعاد لإسرائيل من الكتب المدرسية في السعودية

(ترجمات . يدعوت أحرنوت)

قالت صحيفة يدعوت أحرنوت إنه اتضح أن الثورة التي قام بها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان تنعكس أيضًا في إصلاح الكتب المدرسية في البلاد منذ وصوله إلى السلطة، لافتة إلى أن ذلك التغيير قد يحمل دلالة على أشياء مقبلة.

من بين أمور أخرى، حذفت السعودية الإشارات إلى اليهود على أنهم قردة وخنازير، ووصفهم بأنهم خونة بطبيعتهم وأعداء لدودين للإسلام. كما أزيلت الرياض أيضًا المواد المعادية لإسرائيل، بما في ذلك تقارير عن استخدام الصهاينة للنساء والمخدرات ووسائل الإعلام من أجل تحقيق أهدافهم ومؤامراتهم التي تخطط إسرائيل بموجبها لتوسيع حدودها من النيل في مصر إلى الفرات في العراق.

وجدت دراسة جديدة، فحصت التغييرات التي أجريت هذا العام في المناهج الدراسية السعودية، استمرارًا لاتجاه

التغييرات الإيجابية في الكتب المدرسية فيما يتعلق بالمحتوى المعادي لإسرائيل والمعاد للسامية. كما أحرزت المملكة تقدم في قضايا النوع الاجتماعي، وأضيف محتوى ضد حزب الله والحوثيين المدعومين من إيران وضد جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى محتوى أكثر تسامحاً يروج للسلام.

وتضمن البحث الذي أجراه معهد البحوث والسياسات الدولي في لندن، والذي ينظر في محتويات الكتب المدرسية في العالم ويحللها لتشجيع محتويات السلام والتسامح وفقاً لمعايير اليونسكو، تحليلًا لـ 301 كتابًا مدرسيًا منشورًا في السنوات الخمس الماضية من جانب وزارة التربية والتعليم السعودية.

وتلقت الصحيفة إلى أن أهم تغيير في المناهج هو الموقف السلبي تجاه اليهود، إذ أزيلت المملكة جميع الأمثلة المعادية للسامية في الكتب بالكامل هذا العام، لافتة إلى تعديل مصطلحات متعلقة بإسرائيل وأزيلت الإشارات إلى "العدو الصهيوني" و "الاحتلال الإسرائيلي".

ونقلت الصحيفة عن إيريك أغاسي، نائب رئيس معهد البحوث والسياسات، قوله إن التغييرات التي يقوم بها بن سلمان شجاعة للغاية وغير مسبوقه وهي علامة على أشياء مقبلة. لم تعد السعودية مجرد دولة، ذلك أن كتبها المدرسية توزع على المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم ويدرسها عشرات الملايين من الطلاب في المساجد والأماكن التعليمية الأخرى.

مدى مصر: إعلان الخصخصة سابق لأوانه، وتعثُر الصفقات بسبب المفاوضات لتفادي مخاوف المستثمرين بشأن قيمة العملة الأجنبية

(اقتصادي . مدى مصر)

بعد خمسة أشهر من إطلاق برنامج خصخصة القطاع العام، احتفل مجلس الوزراء الأسبوع الماضي بإتمام صفقات بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي حتى الآن. لكن عددا من المصادر القريبة من الصفقات قالت لمدى مصر إن الضجة سابقة لأوانها.

إعلان سابق لأوانه

ونقل الموقع عن مصادر سياسية ومالية قولها إن المحادثات لا تزال جارية لإتمام بعض الصفقات. وقالوا إن أطراف المفاوضات تسير في مسار دقيق؛ الدولة في حاجة ماسة إلى تدفقات العملات الأجنبية من مبيعات الأصول بينما يسعى المشترون للحصول على تطمينات لتعويض عدم اليقين بشأن قيمة صرف الجنيه المصري.

بالإضافة إلى مبيعات حصتي الشركة التي أعلنت بالفعل في الأشهر الأخيرة، أبلغ رئيس الوزراء مصطفى مدبولي الجمهور في 11 يوليو بحزمة جديدة من الصفقات مما رفع إجمالي أرباح الدولة من مبيعات الأصول إلى 1.9 مليار دولار.

وقالت وزيرة التخطيط هالة السعيد إنه من بين ما يقرب من ملياري دولار، ستتلقى الحكومة 1.65 مليار دولار بالدولار الأمريكي والقيمة المتبقية البالغة 250 مليون دولار بالجنيه المصري.

وأوضح الموقع أنه ومقابل 800 مليون دولار، باعت الحكومة حصص تمثل 25-30 في المائة من أسهم ثلاث شركات، الشركة المصرية للحفر وإيلاب وشركة إيثيدكو، إلى شركة أبوظبي القابضة المملوكة للدولة. وأعلن مدبولي عن الصفقة الجديدة في مؤتمر صحفي متلفز يوم الثلاثاء الماضي.

لكن مصادر قريبة من الصفقات قالت لمدى مصر إن فرع الطرح المسبق لصندوق الثروة السيادية، الذي يدير الصفقة، لم يوقع بعد أي عقود مع الإماراتي.

الفنادق طلعت مصطفى وشريك أجنبي

وأضاف التقرير أنه ومقابل 700 مليون دولار، اشترى كونسورتيوم يضم شريكا أجنبيا ومجموعة طلعت مصطفى العقارية العملاقة، سبعة من الفنادق المملوكة للدولة في إطار الشركة القابضة للسياحة والفنادق. رفعت الصفقة إجمالي رأس مال الشركة القابضة بنسبة 37 في المائة.

ونقل الموقع عن المصادر المطلعة قولها إن الصفقة كانت بمثابة تغيير في الاتجاه في اللحظة الأخيرة، موضحة أنه جرى التوصل في السابق إلى اتفاق بقيمة 750 مليون دولار لـ الحزمة ذاتها مع هيئة الاستثمار القطرية. لكنهم قالوا إن الحكومة غيرت مسارها قبل أيام فقط من إعلان مدبولي يوم الثلاثاء، وقررت بدلا من ذلك أن الصفقة إلى التكتل الذي يرأسه النائب السابق وقطب العقارات هشام طلعت مصطفى مقابل 50 مليون دولار أقل.

حديد عز

وفيما يتعلق بصفقة حديد عز الدخيلة، فقد نقل الموقع عن مصادر قريبة من صفقة الصلب أن الهيئات الحكومية التي تمتلك أسهماً في الشركة ستستغرق أكثر من شهر للخروج تماما من الشركة.. وبعد أن أعلنت الشركة أنها ستشطب طواعية جميع أسهمها من البورصة المصرية، يجب عليها عقد اجتماع للجمعية العامة يصوت فيه 75 في المائة على الأقل من مساهمي عز الدخيلة لصالح الشطب من أجل إتمام الصفقة.

الخصخصة بأي ثمن؟

ويلفت الموقع إلى أنه وحال تحقق ما أعلنت عنه الحكومة من أرقام في إعلان مدبولي، فغن تلك المبالغ تأتي أقل من الهدف المعلن قليلا إذ كانت الحكومة تستهدف ملياري دولار من المرحلة الأولى.

وفي حين أن الصفقات الجديدة تحدد خمس من 32 شركة أعلنت عنها الحكومة في إطلاق برنامجها في فبراير، فإن الباقي، بما في ذلك المبيعات الأكبر والأكثر ربطا، لا تزال معقدة ويصعب التخارج منها بالسهولة المتوقعة.

ونقل الموقع عن نائب في حزب مقرب من الحكومة قوله لمدى مصر شريطة عدم الكشف عن هويته إن الصفقات الصغيرة والمجزأة تساعد في التحوط من تأثير سعر الصرف على السعر النهائي، مضيفا أن هذا قد يفسر أيضا سبب تأخر الصفقات الأكبر مثل فودافون.. وقال النائب إن وزيرة التخطيط أبلغت مجموعة من النواب في أبريل أنه من المرجح أن تُبرم صفقات أكبر في الربع الثالث من عام 2023، بين أغسطس وأكتوبر.

وقال مسؤول استثماري في شركة استشارات مالية أمريكية مرتبطة بالصفقات شريطة عدم الكشف عن هويته إن الجانب السلبي هو أن "التنازل عن الشركات أو الأسهم في الشركات ذات عائدات العملات الأجنبية يعني أن الدولة

لم تعد تمتلك هذه المصادر على المدى الطويل، حتى لو حصلت على عملة أجنبية في المقابل على المدى القصير".

وقال كالي ديفيس، المحلل الاقتصادي في شركة الاستشارات أكسفورد إيكونوميكس، وحسنين مالك، مدير أبحاث الأسهم في تليمار ريسرش، إن الصفقات ربما أبرمت أيضاً على أساس تقييم أقل للجنيه المصري. وقال ديفيس إنه بالنظر إلى التوقعات بأن خفضاً آخر لقيمة العملة سيكون أمراً لا مفر منه، فمن غير المرجح أن يوافق المستثمرون على الصفقات دون هذا النوع من الضمان.

شرعت مصر في برنامج الخصخصة حيث تكافح الحكومة لتأمين العملة الصعبة، مع فجوة تمويل تقدر بنحو 17 مليار دولار خلال فترة السنتين لبرنامج قروض صندوق النقد الدولي الذي وُقِعَ في نهاية العام الماضي. ويعتمد البرنامج إلى حد كبير على بيع الحكومة أصولها من أجل تكافؤ الفرص للجهات الفاعلة في القطاع الخاص للعب دور أكبر في الاقتصاد، وبالتزامن مع السماح بخفض قيمة الجنيه وتركه لألية العرض والطلب.

ويختم الموقع تقريره بالقول إنه وفي ضوء التقدم البطيء في كلتا السمتين المميزتين في برنامج صندوق النقد الدولي، فقد تأخرت المراجعة الدورية الأولى لمصر مع هيئة التمويل العالمية منذ مارس.

ذا هيل: ثلاثون مليون مصري يصرخون من أجل الديمقراطية. لا تتخلوا عنهم الآن

(ترجمات . ذا هيل)

نشر موقع ذا هيل الأمريكي مقالا للكاتب ديفيد سوبر يدعو فيه الولايات المتحدة لعدم التخلي عن المطالبين بالديمقراطية في مصر.

ويشير الكاتب في بداية مقاله إلى أن هذا الشهر يصادف الذكرى العاشرة لإنجاز هائل في مسيرة الديمقراطية: عندما نزل ثلاثون مليون شخص إلى شوارع مصر للمطالبة بإنهاء الاستبداد والفساد.

ومع ذلك، مٌحي ثلاثون مليون ديمقراطي شجاع في مصر من الذاكرة الجماعية وجرى تجاهل رسالتهم.

وبحسب ما يرى الكاتب، فقد هيمنت على التعليق على هذه الذكرى السنوية العاشرة روايتان، لم تكن أي منهما دقيقة تماماً. أولئك المتعاطفون مع الإخوان المسلمين والإسلام السياسي والذين يشجبون الإطاحة العسكرية بأول رئيس منتخب في التاريخ المصري. ورواية القريبين من نظام الجنرال عبد الفتاح السيسي في مصر والذين يشيرون إلى النزعات الاستبدادية والمعادية للديمقراطية لجماعة الإخوان المسلمين عندما تولت السلطة، والذين يصورون السيسي كمنقذ وطني.

وما لم نخرق هذه الروايات، فلن نسمع أبداً الرسالة الحكيمة والجميلة التي حاول الشعب المصري إيصالها. وهذه الرسالة مهمة، لأنها يمكن أن تحول العالم حرفياً إلى عالم أكثر حرية وأماناً وازدهاراً، وفقاً للكاتب.

تبدأ الروايتان عن أحداث يونيو ويوليو 2013، مثل كل جدل تقريباً في العالم العربي، من فرضية خاطئة مفادها أن هناك قوتين سياسيتين فقط: الاستبداد العلماني والإسلاموية السياسية. ويصر المدافعون عن الطغاة على أن أيديهم القوية فقط هي التي تنقذنا من ويلات التطرف الإسلامي. ويتظاهر كلا الجانبين بأنه لا أحد في المنطقة يفضل المثل الديمقراطية العلمانية التي نعزز بها لأن تلك المثل تشكل تهديداً مميتاً لكل من الاستبداد والإسلام السياسي.

جمعت ثورة 2011 ضد دكتاتور مصر القومي حسني مبارك قطاعاً واسعاً من المجتمع المصري: الطلاب والنقابيون والديمقراطيون العلمانيون وأتباع جمال عبد الناصر أو أنور السادات ومجموعة منتقاة من الجماعات الإسلامية. وعندما أجبر الشعب مبارك على التنحي عن السلطة، تدخل الجيش ووعد بالإشراف على الانتقال إلى الحكم الديمقراطي.

ويلفت الكاتب إلى أن هذه الحكومة العسكرية، مثل مبارك من قبلها، سعت للحصول على دعم غربي من خلال التحذير من مخاطر الإسلام السياسي. ومع ذلك، فقد انضمت محلياً إلى جماعة الإخوان المسلمين لقمع التهديد الحقيقي: الديمقراطيون العلمانيون. وعندما أجرت انتخابات رئاسية، استبعدت جميع المرشحين الديمقراطيين العلمانيين الموثوق بهم، مما سمح فقط بالاختيار بين الجنرالات وأنصار الجنرالات والإسلاميين. وبالنظر إلى هذا الاختيار غير الجذاب، اختار الناخبون بفارق ضئيل محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين.

وبدلاً من العمل مع الديمقراطيين العلمانيين لتوطيد الديمقراطية المصرية، حاول الإخوان ترسيخ هيمنتهم في الحكومة، وتلاعبت بقوائم الناخبين، وحاولت تحريف انتخابات مجلس الشيوخ بالبرلمان، واعتدت على المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية واعتقلتهم. وبالغوا في التفويض المحدود الذي حصلوا عليه في انتخابات لم تكن حرة أو نزيهة، على حد قول الكاتب.

وبعد عام، سئم الشعب المصري. ونزل ثلاثون مليوناً إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد، مطالبين بتنحي مرسي والإخوان والموافقة على انتخابات حرة ونزيهة. وكانت هذه بالتأكيد واحدة من أكبر المظاهرات العامة حول أي قضية في أي مكان في تاريخ البشرية.

وقال الكاتب إن انتفاضة سلمية قام بها أكثر من ثلاثين مليون شخص في مصر شديدة التدين ضد الإسلام السياسي كان من الممكن وينبغي أن تجعل هذه الحركة واهية. وإذا تمكن الشعب المصري من إقامة ديمقراطية علمانية، فسيقوّض الطغاة والإسلاميون في جميع أنحاء المنطقة.

ومع ذلك، سرعان ما جرى إحباط ما كان يجب أن يكون إحدى اللحظات المشرقة للديمقراطية في تاريخ العالم عندما استغل الجنرال السيسي الغضب الشعبي لقيادة انقلاب عسكري ضد مرسي.

ويضيف الكاتب أن الولايات المتحدة لم تبرئ نفسها بشكل جيد. فبدلاً من دعم وتضخيم مطالب الشعب المصري بالديمقراطية الحقيقية، غير المقيدة بالدين أو الاستبداد، كانت واشنطن مترددة؛ فقد وعدت واشنطن مرسي في البداية بدعم تفويضه لكنها رضخت بسرعة لاستيلاء السيسي على السلطة. لو تبذل واشنطن الكثير من الجهد للضغط على السيسي لإجراء انتخابات حرة وبالكاد لاحظنا مذابحه لآلاف الرجال والنساء والأطفال السلميين الذين يتظاهرون من أجل الديمقراطية، أو اعتقالاته الجماعية وتعذيب المعارضين الديمقراطيين العلمانيين.

ويرى الكاتب أن مصر اليوم تهدر إمكاناتها الديمقراطية والاقتصادية الهائلة. ويبدو أن السيسي مصمم على الحكم مدى الحياة، ويسحق نظامه جميع علامات المعارضة، وقد سعى حتى إلى مساعدة الغزو الروسي الوحشي

لأوكرانيا. وفي غضون ذلك، أدى الفساد وسوء الإدارة ومشاريع التباهي التي يتبناها السيسي إلى تدمير الاقتصاد. الشعب المصري يستحق الأفضل؛ ويجب أن تتوقف واشنطن عن دعم السيسي، وعليها جعل كل المساعدات مشروطة بالإفراج عن جميع المعارضين، واستعادة الصحافة الحرة، والانتخابات النزيهة التي قد يخوضها الديمقراطيون العلمانيون. ويختم الكاتب مقاله بالقول إن الشعب المصري قد يكون قدوة للعالم إذا سمحنا له بذلك.

مؤسسة "بوميد" تنشر الشروط المرتبطة بحقوق الإنسان في المساعدات العسكرية الأمريكية

(سياسي . بوميد)

قالت مؤسسة بوميد إنه بحلول 30 سبتمبر 2023، سيتعين على إدارة بايدن تحديد ما إذا كانت الحكومة المصرية تفي بالمعايير المرجعية لحقوق الإنسان التي أقرها الكونجرس مقابل مبلغ 320 مليون دولار من أصل 1.3 مليار دولار في التمويل العسكري الأجنبي لمصر من السنة المالية 2022.

في العامين الماضيين ، حجت الإدارة 130 مليون دولار من أصل 300 مليون دولار كل عام من صندوق التمويل الصغير المشروط بسبب فشل مصر في الوفاء بهذه الشروط. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتاج الكونجرس إلى تحديد ما إذا كان سيقدم مرة أخرى تمويلًا عسكريًا لمصر في السنة المالية 2024، وكم سيقدم لها، والمبلغ الذي سيخضع للاشتراطات.